ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Researcher: Zainab Karim Jabouri
University of Wasit/ College of Education / Department of Arabic Language
Email: www.zainabaldaffee@gmail.com
Prof. Dr. Mohammed Muzal Khalati
University of Wasit / College of Education / Department of Arabic Language

Keywords:facilitation, conflict, occupation, interpretation, deletion, Makhzoumi, objection, factor.
ARTICLE INFO

Article history:
Received 20Jul 2025
Accepted 24 Sep 2025
Available online 1 Oct 2025

Dr. Mahdi Al-Makhzoumi's objections to conflict and occupation: presentation and evaluation

This research aims to know the objections of Dr. Mahdi Al-Makhzoumi regarding the issue of conflict and preoccupation in Arabic grammar, and to know the goal of Al-Makhzoumi from this objection as one of the scholars calling for facilitation. In addition, we show how Al-Makhzoumi was influenced by the opinion of his teacher Ibrahim Mustafa, who also called for facilitation, as we explained his opinion, then we explained the opinion of those who came after them from modern grammarians such as the opinion of Dr. Abbas Hassan, and Ibrahim Al-Samarrai, in addition to the opinion of Ibrahim Mustafa. The researcher followed the analytical descriptive method, following his objections and opinions, and the researcher concluded that Al-Makhzoumi dealt with the two topics with a critical spirit that seeks to rid Arabic grammar of interpretations and estimates, and he also showed the extent of the validity of his words through the opinion of the ancient grammarians.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI : https://doi.org/10.31185/lark.4461

الباحثة: زينب كريم جبوري/ جامعة واسط/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية
أ.د. محمد مزعل خلاطيّ / جامعة واسط/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية
الخلاصة: يهدف هذا البحث إلى معرفة اعتراضات الدّكتور مهدي المخزومي فيما يخص مسألتي التّنازع والاشتغال في النّحو العربي, ومعرفة هدف المخزوميّ من هذا الاعتراض بوصفه أحد العلماء الدّاعين إلى التّيسير, فضلًا عن ذلك نبيّن كيف تأثّر المخزوميّ برأي أستاذه إبراهيم مصطفى, وهو الذي دعا إلى التيسير أيضًا, إذ بينّا رأيه, ثم بينّا رأي من جاء بعدهما من النحويين المحدثين مثل رأي الدّكتور عباس حسن, وإبراهيم السامرّائي, فضلا عن رأي إبراهيم مصطفى, واتّبعت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي, متتبّعة اعتراضاته, وآراءه, وتوصّلت الباحثة إلى أنّ المخزومي قد عالج الموضوعين بروح نقديّة تسعى إلى تخليص النحو العربي من التأويلات والتقديرات, كما بيّنا مدى صحّة كلامه من طريق رأي النَّحويين القدماء.
الكلمات المفتاحية: التيسير, التنازع, الاشتغال, التأويل, الحذف, المخزومي, اعتراض, العامل.

المقدّمة :

يعد المخزومي من أبرز النّحويين المحدثين, إذ حاول أن يُعالج الدّرس النحويّ بصورة جديدة بعيدة عن التّأويلات والتّقديرات, وكان تيسير النّحو العربي أوّل اهتمامه ومقاصده, وينطلق هذا البحث في الكشف عن محاولة المخزومي في إلغاء نظرية العامل بشكل تام, ومحاولته في إلغاء كل ما كان له صلة بها من الموضوعات النحويّة, ومن ضمن هذه الموضوعات موضوعي التنازع والاشتغال, والكشف عن نظرته إليهما في الدَّرس النحويّ كذلك, ومعرفة اعتراضاته على العديد من النّحويين القدماء والمحدثين, ويراهم قد بالغوا في التمثيل لهذين الموضوعين. وتسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن محاولات المخزومي التي اتَّبعها في التيسير, ومدى تأثير هذه المحاولات في الدَّرس النحوي الحديث, فضلا عن ذلك تقويم هذه الاعتراضات بما جاء به القدماء. تم تقسيم البحث على محورين رئيسيّن, يُعنى المحور الأول بموضوع التّنازع ومفهومه عند المخزومي, وخصّص المحور الثاني بموضوع الاشتغال ورأي المخزومي به, ويُختتم البحث بخاتمة تبرز النتائج الرّئيسة, تليها قائمة المصادر والمراجع المعتمدة .

الاعتراض في اللُّغة: "وعارضت فلانًا، أي: أخذ في طريق وأخذت في طريق غيره، ثمّ لقيته. ونظرت إليه معارَضةً، إذا نظرت إليه من عُرْض، أي: ناحية. وعارضت فلانًا بمتاع أو شيء معارضة" (الفراهيدي: ص 1/ 273). وَقَالَ اللَّيْثُ: "يُقَالُ تعرَّض لِي فُلَانٌ بِمَا أَكره واعتَرَضَ فُلَانٌ فُلَانًا أَي وَقَعَ فِيهِ. وعارَضَه أَي جانَبَه وعَدَلَ عَنْهُ" (ابن منظور: 1414, ص7/ 185)

الاعتراض في الاصطلاح: وجاء بمعانٍ عدّة منها: "هو أن يأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين، معنًى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى رفع الإبهام، ويسمى الحشو أيضًا" (الجرجاني: 1983, ص30- 31). ومنها: "مقابلة الخصم في دعواه" (العبكري: 1972, ص121).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أولًا: التنازع :

يقصد به "تنازع العاملين فصاعدًا معمولًا واحدًا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد أو مختلفان بما تأخر غير سببي مرفوع عمل فيه أحدهما، لا كلاهما، خلافًا للفراء في نحو: قام وقعد زيد والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق، خلافًا للكوفيين" (الأندلسي: 1997, 9/7)

ويرى المخزوميّ أنّ بابَ التنازع من الأبواب المفتعلة؛ وذلك بسبب اعتماد هذا الباب على نظريةِ العامل، وبسبب التَّمحلات الفلسفيّة التي سلكها النحويّون التي لا تلائم طبيعة الدّرس اللغويّ (ينظر: المخزومي: 1986, ص161), ومثلما أَجاز المخزومي تعدد المسند إليه والمسند واحد: يقول خالد وبكر قائمان، وبكر وعمرو قائمان، أجاز تعدد الفعل فقال: "إنَّ اللُّغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر من فعلين مشكلة إذا دعتِ الحاجة إلى اجتماعهما" (المخزومي: 1986 ص161), وقال أيضًا: " ليس بدعًا أن يجتمعَ في جملة واحدة فعلان أو أكثر من فعلين يُسندان إلى فاعل واحد" (المخزومي: 1986ص: 162), وبسبب إنكار المخزومي للبابِ المذكورِ-أعني باب التنازع- اعترضَ على النحويّين الذين تناولوا هذا الباب في مؤلفاتهم، ومن ذلك اعتراضه على ابن مالك الذي قال (ابن عقيل, 2017,ص: 2/ 503)

نحو أظن ويظنانني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرّخا

ولم يرتضِ المخزومي لموقف الأشموني حتى قال عنه إنّه قد أفسد النَّحو في تمثيلِه للمتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل (المخزومي, 2002,ص: 152)عند إعمال الأوّل نحو: (أعلمني وأعلمته إيّاه إيّاه زيد عمرا قائما)، و(أعلمني وأعلمت زيدا عمرا قائما إيّاه إيّاه)(الأشموني:1998, ص: 1/ 463)

حتّى نظر المخزومي إلى ابن مالك والأشموني أنَّهم قد بالغوا في التَّمثيل، وحَشَوا الباب بأمثلة غريبة ليست من العربية بل هي بالهذرِ والمذرِ وكلام السحرة أشبه(المخزومي, 1968, ص: 161)، وكذلك لم يرتضِ على محاولة المجمّع البغداديّ لتيسير النَّحو، التي كانت إحدى مقترحاته إبقاء باب التنازع والاشتغال فقال معترضًا عليه: "إنّه لم يحقّق تيسيرًا، ولم تكن له صورة واضحة في التيسير"(المخزومي,2002, ص: 34) . فخالف المخزومي البصريّين الذين ذهبُوا إلى إعمال الفعل الثاني أولى(الأنباري,2003, ص: 71/1), وأبدى إعجابه برأي الفرَّاء الذي جوَّز اجتماع عاملين على معمول واحد(الأنباري, 2003, ص: 71/1), واتّخذ من كلامه منطلقًا لإلغاء هذا الباب, فنظر إلى التنازع أنَّه "أن يكون كلا العاملين لذلك المعمول كما في قوله تعالى: سمحهَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡسجى [الحاقة:19] فـ(كتابيه) مفعول به لـ(هاؤم) و(اقرءوا), وكذلك قوله تعالى: سمحءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗاسجى [الكهف:96] فـ(قطرًا) مفعول به لـ(آتوني) و(أُفرغ)"(المخزومي, 2002,ص:150) . فألغى العامل وعلى ضوئه ألغى التنازع وألغى عمل الفعل فقال: "إنَّ الأصل الذي بنوا عليه هذا الباب باطل من أساسه فليس الفعل عاملا وليس هو الذي يرفع وينصب لأنَّ

الرّفع والنصب عوارض يقتضيها طبيعة اللغة"(المخزومي, 1986,ص:162)، وليس المخزومي وحده من ألغى العامل بل سبقه ابن مضاء القرطبي(592ه) بذلك(ينظر: العباديّ, 2020, ص213) ووظيفة الفعل عند المخزومي: "هي النص على تجنّب نسبة المسند إلى المسند إليه في فتره من فترات الزمان غالبًا وليس من وظيفته أن يرفع وينصب"(المخزومي, 1986,ص: 163)، ومن أجل أن يُثبت صحّة كلامه ذكر شواهد شعريّة، وقال إنَّها أمثلة صنعها المتأخّرون، وحملها على الضرورة الشعريّة من باب "ويجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"(عبد اللطيف, 1996, ص:9)

ويبدو أنَّ المخزومي قد تأثَّر برأي أُستاذه إبراهيم مصطفى "ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمولٍ واحدٍ خلقوا باب التنازع في العمل وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من اعتساف وتعقيد"(مصطفى, 1937,ص: 95) وليس المخزومي وحده من ذهب الى إلغاء هذا الباب بل ذهب عددٌ من المحدثين إلى إلغاءه, ومنهم إبراهيم السَّامرَّائي الذي قال: "إنّه باب مفتعل، أشبه بالحكاية والقصة، ولا حاجة للدَّارس الحديث أن يقرأ هذا الشيء المفتعل"(السامرائي ص: 95), وعباس حسن الذي "عدَّ باب التنازع من أكثر الأبواب النَّحوية اضطرابًا وتعقيدًا"(حسن, ص: 201/2) . وغيرهم من المحدثين .

أمّا موقف المخزومي من ابن مالك والأشموني في تمثيلهم إلى ثلاثة مفاعيل كان صائبًا؛ وذلك لأنَّ هذا النوع من التنازع لم يرد في كلام العرب، كما ذكر ابن مضاء القرطبي بقوله(592هـ): "ورأي في هذه المسألة وما شاكلها أنَّها لا تجوز؛ لأنّه لم يأتِ لها نظير في كلام العرب"(القرطبي, 1947, ص117), وقد سبقه الجرمي كما ذكر السّيرافي(368هـ) في شرحه على كتاب سيبويه: "وإذا تعدى إلى ثلاثة مفاعيل: فالجرمي ومن ذهب مذهبه لا يرون إجراءه على قياس هذا الباب؛ لأن هذا الباب خارج عن القياس"(السيرافي, 2008, ص:361/1)، أمّا الرَّضي في شرحه على الكافية قال: "وإنّما منعه الجرمي لعدم سماعه"(الرضي, 1996,ص1/ 213)، وذكر أبو حيّان: "وأما الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة فمنع الجُرمي وجماعة جواز التنازع فيها، وقالوا إنّ باب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ولم يسمع عن العرب التنازع في ذوات الثلاثة في نظم ولا نثر، فلا تجوزه البتة"(الأندلسي, 1997, ص: 113/7).

ولا تتفق الباحثة مع المخزومي في اعتراضه على البصريّين؛ لأنَّ الاختيار الثاني هو الأكثر, كما قال ابن مضاء "ومذهب البصريّين أسهل لأنّه أظهر"(القرطبي, 1947, ص: 117) , وقال أبو حيّان: "وما ذهب إليه البصريّون هو الصحيح؛ لأنّ إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل"(ابن مالك, 1990,ص: 167/2), وقال أيضًا: "وإنّ إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن المجيد"(ابن مالك,1990, ص:167/2). إمّا اتّباع المخزومي للفرّاء فمن خلال متابعة آراء العلماء ومنهم ابن

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

يعيش يضعف رأيه, فورد في شرح المفصّل: "على أنّ الفرّاء قد ذهب إلى أنّك إذا قلت: (قامَ وقَعَدَ زيدٌ)، فكِلا الفعلين عاملٌ في (زيد) وهو ضعيفٌ"(ابن يعيش,2001, ص:205/1), وابن مالك قال: "إذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد، أو مختلفان بما تأخر غير سببيّ مرفوع عمل فيه أحدهما لا كلاهما خلافًا للفراء في نحو قام وقعد زيدٌ. والأحقُّ بالعمل الأقربُ لا الأسْبقُ خلافا للكوفيين"(ابن مالك, 1990,ص: 164/2). ومثله ما نقل أبو حيّان عن أبي علي الفارسي إنّه قال: "وهذا أقبحُ المذهبين"(الأندلسي, 1997,ص: 97/7). كما رفض السيوطي رأي الفرَّاء بقوله: "وَالْجُمْهُور منعُوا ذَلِك حذرا من اجْتِمَاع مؤثرين على أثر وَاحِد"(السيوطي, 1992,ص:137/5), فإنّ كلام الفرَّاء معتمد على حذف الفاعل وهو أساسي في الجملة(ينظر: السيد,1991, ص: 240), وأما إلغاء المخزومي عمل الفعل، واقتصار عمله على العلاقة بين الفعل والفاعل، فتّتفق الباحثة مع د. عمر الدليمي الذي خالف المخزومي بقوله : "وهنا أراد المخزومي أن يتخلص من المنطق والفلسفة -في إلغائه عمل الفعل - فوقع فيهما"(الدليمي, ص546)

فبالغ المحدثون في إلغاء هذا الباب، وإبطال أحكامه وصوره، ولا يمكن حذفه بناءً على ما قدّم المحدثون بحجة التّيسير وتسهيل النَّحو العربي؛ وذلك لأنَّ "التنازع ظاهرة لُغوية وردت في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وكذلك النثر"(السيد,1991, ص:60)وأنَّه "بعيد عن الفلسفة العقليَّة الخيالية؛ لاعتماده على الأدلة الواردة عن العرب"(السيد,1991, ص:70)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثانيًا: الاشتغال :

إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء, وصار الفعل خبره, كقولك: (زيدٌ ضربته), ترفع (زيدًا) بالابتداء, و(ضربته) خبره, و(الهاء) عائدة عليه (الزجاجي: 1984, ص39)

مثلما اعتقد المخزومي أن إلغاء باب التنازع نقطة يقومُ عليها الإصلاح، اعتقد أنَّ إلغاء هذا الباب نقطة يقوم عليها الإصلاح والتّجديد، حتى اعترض عليه وسمّاه من الأبوابِ الدَّخيلة في الدَّرس النحوي, ويرى أنَّ النحويّين قد تكلُّفوا في هذا الباب بتقديم فعل ليس بالكلام حاجة إليه(ينظر: المخزومي, 2002, ص:129)، كذلك رفض تقسيم النَّحويّين للجملة بأن الاسميَّة التي تبدأ باسم والفعلية التي تبدأ بفعل(عيد,2016,ص: 70) ، ورأى التَّقدير الذي يلجأ إليه النحويّون في هذه الجملة قد أوقعهم في مشكلاتٍ, فقال: "وكان هذا المأخذ اللَّفظي قد وضع النُّحاة أمام مشكلات دفعتهم إلى كثير من التمحّل في التأويل والتقدير، في محاولتهم التوفيق بين تعريفهم الجملة"(المخزومي, 1986,ص:172) وَرَفْضُ المخزومي للعاملِ جَعَلَه يلغي أثر المحذوف من الإعراب(ينظر: المخزومي,2002,ص:174) الذي يعتبر من أهمّ مسائل الاشتغال وعلى أثر إلغائه للعامل، يرى الاسم الواقع بعده فعل هو مفعول به للفعل المذكور، أمّا الضمير -في رأيه- فهو "كناية عن مفعول به اذا اتصل بالفعل"(المخزومي,1986,ص: 48)

وممّا ذُكِر تبيّن أنَّ المخزومي قد اختار السّير في ركب الكوفيّين، وأفاد من قولهم إنّ الاسم منصوب بالفعل الظَّاهر الذي بعده في نحو قولهم (زيدًا ضربته)، (فزيدًا) على هذا المذهب منصوب بالفعل الظاهر الذي بعده وهو (ضربته)(ينظر: الأنباري, 2003,ص:77/1), وعلى هذا الرّأي اتّجاهان(ابن يعيش, 2001,ص: 402/5)

الأوّل: مذهب الكسائي (189هـ) أنّ الفعل هو الناصب للاسم والضمير مُلغى.

الثاني: مذهب الفرَّاء (207هـ) وهو أنّ الفعل هو الناصب للاسم والضمير.

فاعترض على البصريّين الذي كان رأيهم أنّ الاسم منصوب بفعل مقدّر في (زيدًا ضربتُه) والتقدير فيه: (ضربت زيدًا ضربته)(الأنباري, 2003, ص77/1).

كما ذكر التّقسيمات الخمسة التي وضعها النحويّون للاسم الواقع بعده فعل وعقّب على هذه التقسيمات بقوله: "وإذا أنعمت النّظر في هذه الأقسام، بنوا عليها من أحكام رأيت أنَّ تفسيراتهم عقليّة لا أثر فيها لفقه لُغوي، أو مُراقبة للاستعمالات اللُّغوية التي تفرضها ظروف لُغويّة خاصة"(المخزومي, 1986,ص: 172). فأخذ بنقدِ هذه التَّقسيمات واحدة تلو الأخرى، فيرى في اعتراضه على القسم الأول نحو: (هلّا زيدًا كلّمته) ضعيف ومُتهافت؛ لأنّ زيدًا - في رأيه- منصوب بالفعل المنطوق، وليس بفعلٍ مقدَّر، ثم يُعلل سبب التّقديم فقال: "لأنّ زيدًا في المثال المذكور لم يطرأ عليه جديدًا، إلا حضوته بشيء من الاهتمام انتهى به الى التقديم وكلما اهتم العرب بكلمة قدموها"(المخزومي, 1986,ص: 173)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أما القسم الثاني فلم يخالف المخزومي تمثيلهم (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)، ويرى "أنَّ هذا التّمثّل صحيح لا غبار عليه"(المخزومي, 1986,ص: 173) ، ونظر الى سياق إذا الفجائيّة فقال: "وإذا الفجائيّة لا يليها إلّا جملة اسميّة, كقوله تعالى: **سمح**فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ بَيْضَآءُ**سجى** [الأعراف:108]"(المخزومي, 1986,ص:196), لكنّه يعترض على أن يبحث هذا المقال في هذا الباب, فاعترض على النّحويّين وقال: "وحشروه في هذا الباب حشرًا"(المخزومي, 1986,ص: 173)

أما القسم الثالث، يترجّح الرّفع على النصب كما في تمثيلهم: (زيدًا ضربتُه) يعترض المخزومي على أن يكون (زيدًا) مسند إليه, ويعترض على ما بعده أن يكون خبرًا, لذلك يرى هذا طلب ضعيف(المخزومي,2002,ص: 167)؛ لورود ذلك في الكلام كثيرًا كما في قوله تعالى: **سمح**وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا**سجى** [المائدة:38], وإذا قصد بـ(زيد) في المثال المذكور للاهتمام به فقد وجب نصبه؛ لأنّه مفعول به للفعل الظاهر وقدّم للاهتمام به. والقسم الرَّابع الذي يرجَّح فيه الرّفع على النصب, والكلام في هذا القسم كالكلام في سابقه(المخزومي, 1986,ص: 174) ويقول معترضًا: "فلا معنى للقول برجحان النصب على الرَّفع"(المخزومي, 1986,ص:174), وفي قوله تعالى: **سمح**جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا

سجى [الرعد:23] فـ(جنّات) يراها المخزومي منصوبة بالفعل الظاهر(ينظر: المخزومي, 1986,ص:174)

أمّا القسم الخامس يعترض المخزومي فيه على تمثيلهم (زيدٌ قام وعمرو كلَّمته), ومن اعتراضاته في هذه الجملة اعترض أن تكون جملة (زيدٌ قام) جملة اسميّة؛ لأنّ (زيد) كما يراه فاعل للفعل المذكور وقُدّمَ للاهتمام به(ينظر: المخزومي, 1986,ص:174), وأمّا جملة (وعمرو كلَّمته) يعترض المخزومي على أن يكون الضمير المتّصل بالفعل المذكور – كلَّمته- مفعول به بل هو كناية, أمّا الاسم فيراه هو المفعول(ينظر: المخزومي, 1986,ص:174)

واعترض المخزومي على هذه الأقسام وما رآها إلّا آثار المنهج المعياري الدخيل، ولهذا لا حاجة بالدرس ولا الدارسين الى مثل هذا الباب(ينظر: المخزومي,2002,ص: 176). وليس المخزومي وحده من اعترض على هذا الباب بل كان هناك عدد من المحدثين من اعترض عليه وأوجبوا التخلُّص منه بحجّة أنَّه قد أثقل كاهل الدَّرس النحويّ، وجعل هذا العلم يتسع بالتَّعقيد والغموض والغلط، وقد سار على خطى إبراهيم مصطفى الذي كان قوله: "هو باب دقيق عويص، وعرَ النّحاة فيه البحث، وأكثروا الخلاف"(مصطفى, 1992,ص151), وقال أيضا: "وأصل هذا الباب أنَّك تقول (لَقِيتُ زيدًا) (فزيدًا) منصوب وهو مفعول (لقيت) كما يعرب النحاة ولك أن تقدم (زيدًا) لسبب ما من أغراض التقديم، فتقول: (زيدًا لقيت) أو (زيدًا لقيته)، وهذا التَّركيب الأخير وحده هو موضع الاشتغال ولأجله خُلق الباب وأطيلت أبحاثه"(مصطفى, 1992,ص151)

أما د. إبراهيم السَّامرَّائي فقد ألحق باب الاشتغال ببابِ المفعول به وقال: "إنَّ هذا الموضوع قد أحدث بسبب تعلّقهم بالعامل والعمل فالفعل هو العامل والمعمول هو الضمير المتَّصل به فلا يمكن أن يسري العمل إلى الاسم المُتقدّم وإن كان هو المفعول الحقيق... ذلك أنّ هذا الموضوع لا يخرج عن باب المفعول به, وليس لهم أن يخترعوا بابًا جديدًا يعطونه هذا الاسم الذي يُنكر حقيقة المراد النحوية وهو (الاشتغال) والاسم هو المشغول عنه"(السامرائي, ص:94). وأخيرًا يقول: "إنّ لا خير يُرجى من إفراد باب في النحو لما أسموه (الاشتغال), فهو باب ملفّق مجمع على هذا النَّحو غير العلمي، وكان حقَّه أن يُفرق على ما هو خاص به"(السامرائي, ص:94)

وبناءً على ما تقدّم, يتبيّن أنّ المخزومي وافق الكوفيّين, لكن من خلال متابعة آراء النّحويّين اتّضح مدى تعقّد اسلوبهم, فقال سيبويه: "فمن زعم أنّه إذا قال: أزيدًا مررت به إنما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي له أن يَجَّره؛ لأنّه لا يَصل إلا بحرف إضافة(سيبويه, 1988, ص: 1/ 106). واعترض ابن يعيش عليهم بقوله: "وهو قول فاسد؛ لأنّ ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحًا فإنّه فاسدٌ من جهة اللفظ وكما تجِب مُراعاةُ المعنى كذلك تلزَم مراعاةُ اللفظ"(ابن يعيش, 2001,ص: 402/1), وقد تناولت كتب النّحو رأي الكسائي ورُدَّ عليه بأنّ "العائد قد يكون لا يتعدّى إليه الفعل إلا بحرف جر، فكيف يُلغى، وينصب الظاهر، وهو لا يتعدّى إليه أيضًا إلا بحرف جر، نحو: (زيدًا غضبت عليه), وأيضًا فإنّ الفعل قد يكون متعلّقه السببي،

ولا يمكن أن يُلغى لأنه في الحقيقة هو مطلوب الفعل، نحو: (زيدًا ضربت غلام رجل يحبه)"(الأندلسي, 1997, ص: 6/ 310), بمعنى أنّ الأسماء تُلغى بعد اتّصالها بالعوامل(ابن عقيل, ص471/1), ورُدَّ على الفرَّاء بأنّ "الْفِعْل الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِد إِلَى اثْنَيْنِ والمتعدي إِلَى اثْنَيْنِ إِلَى ثَلَاثَة وَهُوَ خرم للقواعد"(السيوطي, 1992,ص: 158/5), وعلى رأيهم هذا ليس ثمَّة اشتغالًا أصلًا(حسن, ص:109/2)

أمّا البصريّون الذين اعترض عليهم المخزومي فرأيهم منسجم مع الواقع والأقرب إلى روح اللُّغة, وعلّلُوا للاسم المنصوب كما ذكر ابن يعيش: "والذي يدلّ أنَّه منصوبٌ بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنّك قد تقول: (زيدًا مررتُ به)، فتنصب "زيدًا"، ولو لم يكن ثمَّ فعلٌ مضمرٌ يعمل فيه النصبَ، لمَا جاز نصبه بهذا الفعل, لأن مررت لا يتعدّى إلّا بحرفِ جرّ"(ابن يعيش, 2001,ص: 402/1), فرأيهم هذا مُتَّسق مع الفكر والواقع ويُؤدّي إلى مراعاة اللَّفظ والمعنى(ينظر: السيد, 1991, ص:35)

أمّا التّقسيمات التي اعترض عليها المخزومي التي أشرنا إليها سابقًا, فبالنّسبة للقسم الأوّل فخالف المخزومي فيه جمهور النّحويّين؛ وذلك لأنّ الاسم يجب نصبه إذا تقدَّم عليه أداة خاصّة بالفعل كأدوات الشَّرط, أدوات التَّحضيض, أدوات الاستفهام عدا الهمزة(ينظر: الرضي, 1996,ص: 96/1), أمّا الاسم فيكون منصوبًا بفعل مُضمر يفسّره الفعل المذكور(ينظر:ابن يعيش, 2001,ص: 402/1).

وقد وفّق المخزومي في اعتراضه على القسم الثاني؛ وذلك لأنَّ "من موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد إذا المفاجأة نحو (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)، ولا يجوز عندي في (زيد) وما وقع موقعه إلا الرَّفع؛ لأنَّ العرب ألزمت (إذا) هذه ألّا يليها إلا مبتدأ بعده خبر، أو خبر بعده مبتدأ"(ابن مالك, 1990,ص: 139/2), وكذلك "ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية؛ لِعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلام الناظم يوهم ذلك"(الأنصاري, ص: 170/2)

أمّا القسم الثالث الذي يترجّح فيه النّصب فيكون في ست مسائل وهي: أن يكون الفعل طلبا، أن يكون الفعل مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين، أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل، أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأمّا، أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة، أن يكون الاسم جوابا لاستفهام منصوب(ينظر: الأنصاري, ص: 136/2), وسبب الرّفع في الآية الكريمة: **سمح**وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا**سجى** [المائدة:38] كما قال سيبويه: "فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ وكذلك: (والسارق والسارقة) كأنه قال: (و فيما فرض عليكم السارقُ والسارقةُ)، أو (السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم) فإنَّما دخلت هذه الأسماءُ بعد قصَص وأحاديثَ"(سيبويه: 1988,ص: 143/1)

والقسم الخامس الذي يترجَّح فيه الرَّفع فالآية التي ذكرها المخزومي **سمح**جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا**سجى** [الرعد:23] "فأجمعت السَّبْعَة على رَفعه وَقُرِئَ شاذا بِالنّصب وَإِنَّمَا يتَرَجَّح الرّفْع فِي ذَلِك لِأَنَّهُ الأَصْل وَلَا مُرَجّح لغيره"(الأنصاري, 1425,ص: 183), فيترجّح الرّفع؛ وذلك لسلامة الرّفع من الإضمار نحو ما قال سيبويه: "وإذا قلت: (زيدٌ لقيتُ أخاه) فهو كذلك، وإن شئتَ نصبتَ، لأنّه إذا وقع على شيء من سببه فكأنّه قد وقع به... والرّفع في هذا أجود وأحسن"(سيبويه, 1988,ص: 1/ 83- 48), لأنَّ عدم الإضمار أولى من الإضمار(ينظر: سيبويه, 1988,ص: 1/ 83)

والقسم الخامس والذي مُثِّلَ به (زيدٌ قامَ وعمرو كلَّمته), فترى الباحثة خلافًا لما كان عليه المخزومي؛ "وذلك لأنّ وَذَلِكَ لِأَن الْجُمْلَة السَّابِقَة اسمية الصَّدْر فعلية الْعَجز فَإِن راعيت صدرها رفعت وَإِن راعيت عجزها نصبت فالمناسبة حَاصِلَة على كلا التَّقْدِيرَيْنِ فَلذَلِك جَازَ الْوَجْهَانِ على السوَاء"(ينظر: السيوطي,1996, ص: 5/ 160)

وهذه الأقسام ليس من آثار المنهج المعياري الدّخيل، فجميع هذه الأقسام وردت في النّحو العربي(ينظر: الأنصاري, ص: 158/2), واهمية هذا الباب تظهر في كونه اسلوبًا مبنيا وروده في القرآن الكريم وكلام العربي شعرهم ونثرهم، وهو ما انتهى إليه إحصاء سيبويه اللُّغوي في هذا الشأن(ينظر: محمد, 2004,ص, 6)،

وكذلك للقراءات القرآنية أثر فعال في نقل بُنية الجملة الاشتغاليّة من الابتداء الى الاشتغال وبالعكس(العبيدي, 1438, ص: 377)

وفي نهاية المطاف، نقول إنَّ اعتراض المعاصرين على باب التّنازع والاشتغال بحجّة قلّة استعمالهما في عصور العربيَّة المختلفة، لا يصح أن يكون ذلك حجّة لهدم هاتين الظاهرتين بعد ثبوتهما ورودًا عن العرب(السيد, 1991, ص: 52)

الخاتمة :

.1يوضح البحث هدف المخزومي في دراسته النّحوية ومنها معالجته لبابي التنازع والاشتغال فألغى البابين من النحو؛ من أجل تسهيل النحو العربي على المتعلّم, كذلك ألغى العامل وكل ما تعلّق به من التّأويلات والتقديرات.

.2كشفت الدراسة عن رأي النحويين السابقين في بابي التنازع والاشتغال ومخالفة المخزومي إيّاهم, معترضا على ما جاءوا به من تعريفات وتأويلات لهذين الموضوعين, كذلك كشفت الدراسة أنّ المخزومي لم يتعامل مع البابين من المنطلق التقليدي, فخالف العديد من النحويين واعترض عليهم.

.3أظهرت النتائج أنّ المخزومي وافق الكوفيين والذي كان من ضمنهم (الفرَّاء) فأيّد المخزومي رأيه, واعتمده في دراساته النحويّة, إلّا أنّه اعترض على البصريين فاتّخذ موقفًا نقديّا من آرائهم, واعترض على المنهج الذي سلكوه في الدّرس النحويّ .

.4تبين في البحث أنّ المخزومي اتّبع رأي أستاذه إبراهيم مصطفى وسار على نهجه في بعض الموضوعات النحوية.

المصادر والمراجع :

1. القرآن الكريم.

.2إحياء النحو: إبراهيم مصطفى, ط2, 1413ه- 1992م, القاهرة.

.3الاشتغال في النحو العربي ودلالاته في القران الكريم: طه شداد أحمد رمضان العبيدي, ط1, 1438ه- 2017م, دار دجلة للنشر والتوزيع.

.4الاشتغال في كتاب سيبويه دراسة في معاني النحو: عبد الحق أحمد محمد, د.ت, 2004م, مكتب سنار للطباعة والنشر.

.5الاشتغال والتنازع ظاهرتان لغويتان لا صناعتان نحويتان: صلاح عبد العزيز علي السيد, ط1, 1441ه- 1991م ,

.6الأنصاف في مسائل الخلاف: أبو بركات كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577ه), ط1, 1424ه- 2003م, المكتبة العصرية.

.7أوضح المسالك إلى إلفية ابن مالك: يوسف ين أحمد ابن هشام الأنصاري (المتوفى: 761ه), د.ط, د .ت, المكتبة العصرية- بيروت.

.8التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبي حيان الأندلسي (المتوفى: 745ه), تح: حسن هنداوي, ط1, 1418ه- 20013م, دار القلم- دمشق.

.9التعريفات: الشريف الجرجاني, (816ه), ط3, 1983, دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

.10تقويم الفكر النحوي عند اللسانين العرب: سلمان عباس عيد, ط1, 2016, دار الكتب العلمية- بيروت.

.11تيسير النحو وأصوله بين القدماء والمحدثين: عمر علي الدليمي, ط1, 1444ه- 2013, لبنان- بيروت .

.12الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (340ه), تح: د. علي توفيق الحمد, 1404- 1984, مؤسسة الرسالة, دار الأمل.

.13الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي, تح: شوقي ضيف, ط1, 1366ه- 1947م, دار الفكر العربي.

.14رسالة في أصول الفقه: أبو علي العبكري (428ه), تح: موفق عبد الله بن عبد القادر, ط1, 1992, المكتبة المكية- مكة المكرمة.

.15شرح ابن عقيل على إلفية ابن مالك: ابن عقيل الهمداني(المتوفى: 769ه)، ط1, 1438ه- 2017م, دار النخبة لعلوم العربية.
.16شرح الأشموني على إلفية ابن مالك: نور الدين الأشموني (المتوفى: 900ه), ط1, 1419ه- 1998م, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان .
.17شرح التسهيل على إلفية ابن مالك: جمال الدين ابن مالك (المتوفى: 672ه), تح: عبد الرحمن السيد وعبد الرحمن مختون, ط1, 1410ه- 1990م, هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
.18شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستراباذي, تح: يوسف حسن عمر, ط2, 1996م.
.19شرح المفصل: يعيش بن علي المعروف بابن يعيش (المتوفى: 643ه), قدم له: إميل بديع يعقوب, ط1, 1422ه- 2002م, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان.
.20شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (المتوفى: 368ه), تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي, ط1, 2008, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان .
.21العامل عند ابن جني لدى الدارسين العراقيين المحدثين: أطياف مرعب داخل العبادي, جامعة واسط, قسم اللغة العربية, لارك, 4(39) 1-https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss39.154214 .
.22العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (170ه), تح: د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي, دار مكتبة الهلال.
.23في النحو العربي نقد وبناء: إبراهيم السامرائي, د.ت, د.ط, دار الشروق.
.24في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي, ط2, 1406ه- 1986م, دار الرائد العربي, بيروت- لبنان.
.25قضايا نحوية: مهدي المخزومي, ط1، 2002م, د.ت, المجمع الثقافي.
.26الكتاب: أبو بشر عمرو المعروف بسيبويه (المتوفى: 180ه), تح: عبد السلام هارون, ط3, 1408ه- 1988م, مكتبة الخانجي – القاهرة.
.27لسان العرب: ابن منظور الأنصاري (711ه), ط3, دار صادر – بيروت.
28. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة عبد اللطيف, ط1, 1416ه- 1996م, دار الشروق.
.29النحو الوافي: عباس حسن: ط15, د.ت, دار المعارف.
.30همع الهوامع: جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911ه), تح: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم, د.ط, 1413ه- 1992, مؤسسة الرسالة, بيروت .

Sources and References:

1.The Holy Qur'an.
2.Revival of Grammar: Ibrahim Mustafa, 2nd ed., 1413 AH - 1992 AD, Cairo.
3.Engagement in Arabic Grammar and its Implications in the Holy Qur'an: Taha Shaddad Ahmad Ramadan Al-Ubaidi, 1st ed., 1438 AH - 2017 AD, Dijlah Publishing and Distribution House.
4.Engagement in the Book of Sibawayh: A Study of the Meanings of Grammar: Abdul Haq Ahmad Muhammad, n.d., 2004 AD, Sennar Printing and Publishing Office.
5.Engagement and Conflict: Linguistic Phenomena, Not Grammatical Industries: Salah Abdul Aziz Ali Al-Sayyid, 1st ed., 1441 AH - 1991 AD.
6.Equity in Issues of Disagreement: Abu Barakat Kamal Al-Din Al-Anbari (d. 577 AH), 1st ed., 1424 AH - 2003 AD, Al-Maktaba Al-Asriya.
7.The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah: Yusuf ibn Ahmad ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), 1st ed., no date, Modern Library, Beirut.
8.Appendix and Completion in the Explanation of At-Tasheel: Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), ed. Hassan Handawi, 1st ed., 1418 AH - 20013 AD, Dar al-Qalam, Damascus.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

9.Definitions: Al-Sharif al-Jurjani (816 AH), 3rd ed., 1983, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
10.Evaluation of Grammatical Thought among Arab Linguists: Salman Abbas Eid, 1st ed., 2016, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.
11.Facilitating Grammar and Its Principles Between the Ancients and the Moderns: Omar Ali al-Dulaimi, 1st ed., 1444 AH - 2013 AD, Beirut, Lebanon.
12.Sentences in Grammar: Abu al-Qasim al-Zajjaji (340 AH), trans. Dr. Ali Tawfiq al-Hamad, 1404-1984, Al-Risala Foundation, Dar al-Amal.
13.A Response to Grammarians: Ibn Mada' al-Qurtubi, trans. Shawqi Dayf, 1st ed., 1366 AH-1947 AD, Dar al-Fikr al-Arabi.
14.A Treatise on the Principles of Jurisprudence: Abu Ali al-Abkari (428 AH), trans. Muwaffaq Abdullah bin Abdul Qadir, 1st ed., 1992, Makkah Library - Makkah al-Mukarramah.
15.Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah: Ibn Aqil al-Hamdani (d. 769 AH), 1st ed., 1438 AH-2017 AD, Dar al-Nukhbah for Arabic Sciences.
16.Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah: Nur al-Din al-Ashmouni (d. 900 AH), 1st ed., 1419 AH - 1998 CE, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
17.Al-Tashil Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah: Jamal al-Din Ibn Malik (d. 672 AH), ed. Abd al-Rahman al-Sayyid and Abd al-Rahman Makhtoon, 1st ed., 1410 AH - 1990 CE, Hijr Printing, Publishing, and Distribution.
18.Al-Radhi's Commentary on al-Kafiya: Radhi al-Din al-Istrabadhi, ed. Yusuf Hasan Umar, 2nd ed., 1996 CE.
19.Al-Mufassal Commentary: Ya'ish ibn Ali, known as Ibn Ya'ish (d. 643 AH), introduced by Emile Badi' Ya'qub, 1st ed., 1422 AH - 2002 CE, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
20.Explanation of the Book of Sibawayh: Abu Sa'id al-Sirafi (d. 368 AH), trans. Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayyid Ali, 1st ed., 2008, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
21.The Factor of Ibn Jinni among Modern Iraqi Scholars: Specters of Mur'ab Dakhil al-'Abbadi, University of Wasit, Department of Arabic Language, Lark, 4(39), 1-14. https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss39.1542
22.Al-'Ayn: Al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi (d. 170 AH), trans. Dr. Mahdi al-Makhzoumi and Ibrahim al-Samarra'i, Dar Maktabat al-Hilal.
23.On Arabic Grammar: Criticism and Construction: Ibrahim al-Samarra'i, n.d., n.d., Dar al-Shorouk.
24.In Arabic Grammar: Criticism and Guidance: Mahdi Al-Makhzoumi, 2nd ed., 1406 AH - 1986 AD, Dar Al-Raed Al-Arabi, Beirut, Lebanon.
25.Grammatical Issues: Mahdi Al-Makhzoumi, 1st ed., 2002 AD, n.d., Cultural Complex.
26.The Book: Abu Bishr Amr, known as Sibawayh (d. 180 AH), ed. Abd Al-Salam Haroun, 3rd ed., 1408 AH - 1988 AD, Al-Khanji Library - Cairo.
27.Lisan Al-Arab: Ibn Manzur Al-Ansari (711 AH), 3rd ed., Dar Sadir - Beirut.
28.The Language of Poetry: A Study of Poetic Necessity: Muhammad Hamasa Abd Al-Latif, 1st ed., 1416 AH - 1996 AD, Dar Al-Shorouk.
29.Comprehensive Grammar: Abbas Hassan: 15th ed., n.d., Dar Al-Maaref.
30.The Awakenings: Jalal al-Din al-Suyuti (died: 911 AH), trans. Abd al-Salam Harun and Abd al-Aal Salem Makram, 1st ed., 1413 AH - 1992, Al-Risala Foundation, Beirut.